FNE - الجامعة الوطنية للتعليم
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⵜⴰⵔⵜ
Fédération Nationale de l'Enseignement - FNE
Tel Fixe & Fax: +212808596090 / Tel: +212662075277

المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم لجهة فاس-مكناس

اللجنة الجهوية لمتصرفي ومتصرفات قطاع التربية الوطنية لجهة فاس-مكناس

إلى السيد: مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس

08 يوليوز 2025

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة فاس - مكناس

الموضوع: مذكرة مطلبية بشأن الوضعية المهنية والإدارية لأطر هيئة المتصرفين.

تحية تقدير واحترام،

مما لا يخفى عليكم السيد مدير الأكاديمية أن وضعية المتصرف بقطاع التربية الوطنية مركزيا أو على المستوى الجهوي، سواء تعلق الأمر بالأطر المشتركة أو بمتصرفي التربية الوطنية وضعية مزرية إن على المستوى المادي أو الاعتباري، حيث يعاني المتصرف من تهميش وتبخيس لأدواره وتهريب لمهامه لفائدة أطر أخرى علما أن المتصرف هو العمود الفقري للإدارة التي بها ثباتها وقوامها ، ذلك أن أدواره ومهامه المنصوص عليها في النصوص القانونية جليلة وجسيمة وحيوية، وقد خلصنا في اللجنة الجهوية لمتصرفي قطاع التربية الوطنية التابعة للجامعة الوطنية للتعليم FNE بعد بحث و استقصاء لوضعية المتصرف بالجهة إلى نتائج تشخيصية مقلقة و بالغة الخطورة تؤكد التهميش والإقصاء الذي يطال المتصرف و التي يمكن إجمالها فيما يلي :

- 90% من المتصرفين لا يقومون بمهام المتصرف الأصيلة؛
- 95% من المتصرفين لا يقومون بمهام التأطير والتكوين في الجانب الإداري الذي يعد اختصاصا حصريا لهم؛
- 93% من المتصرفين لا يتوفرون على تكليف مكتوب بالمهام مستندا إلى المرسوم المؤطر لمهامهم؛
- 87% لا تتلقى تعويضا عن المهام الإضافية؛
- 78% لم يتلقوا أي تكوين إداري مستمر؛
- 98% غير راضية بالمطلق عن التحفيز الجزافي الممنوح آخر السنة كونه لا يستند إلى معايير واضحة؛
- 50% من الأطر المتصرفة لا تتوفر على هاتف وظيفي ...

وهناك نواقص إضافية تتعلق بجوانب أخرى كظروف العمل وحالة التجهيز المكتبي وغيرها مما هو مرتبط بوسائل العمل وظروفه داخل الجهة مما لا مجال لبسطه في هذه المذكرة.

ولهذه الاعتبارات، نطلب منكم أن تنظروا في مذكرتنا المطلبية الجهوية هاته بمنظارين اثنين؛ منظار المسؤول الإداري الأول عن قطاع التربية الوطنية بالجهة ومنظار المتصرف الإطار الذي تنتمون إليه، ويمكن إجمال المطالب الجهوية للمتصرفين بالجهة فيما يلي:

1- تمكين المتصرفين بالجهة من مهامهم المنصوص عليها في المادة 3 من المرسوم رقم 2.06.377 صادر في 20 من ذي القعدة 1431 (29) أكتوبر 2010 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات وذلك بالاعتماد كخطوة أولى على استصدار تكليفات رسمية تستند في مرجعها إلى المرسوم السالف الذكر مع إحداث وثائق مرجعية لتوصيفات المهام (poste /profil)؛

Scanné avec CamScanner

FNE - الجامعة الوطنية للتعليم
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵖⵓⵔⵉ
Fédération Nationale de l'Enseignement - FNE
Tel Fixe & Fax: +212808596090 / Tel: +212662075277

2- تفعيل الأدوار التأطيرية والتكوينية للمتصرفين وقصر التكوينات والتأطير في المجال الإداري أي كل ما هو غير تربوي على الأطر التصرفية، إذ من غير المقبول أن يمنح هذا الاختصاص لأطر غير متصرفة في حين يقصى المتصرف صاحب الاختصاص الأصيل من ذلك علما أن التأطير والتكوين من صلب مهامه كمتصرف، مع تمكين المتصرف من التعويضات المناسبة المخولة عن كل عمليات التأطير والتكوين؛

3- تفعيل الأدوار الاستشارية والرقابية /الافتحاصية بأنواعها في مجال الشؤون الإدارية التي تعد اختصاصا أصليا وحصريا للمتصرف؛

4- تمكين المتصرفين بالجهة بناء على طلباتهم من الحركية داخل الجهة والتنقل في المناصب بين المصالح والأقسام وبين المديريات والمراكز التابعة للجهة وفق خطة ممنهجة وتشاركية ووفق معايير مضبوطة، وذلك لكون هذه الأطر من سماتها الأصلية البارزة "الحركية" إذ هي في الأصل أطر مشتركة ليس فقط بين المصالح الخارجية والأقسام والمراكز والمصالح داخل الإدارة الواحدة، بل كذلك بين الوزارات والإدارات؛

5- تخصيص تعويض عن المهام الإضافية التي يقوم بها بعض المتصرفين وفق المبدأ "زيادة الأعباء موجب للتعويض" «à chaque travail supplémentaire une indemnité supplémentaire»؛

6- توفير كل الوسائل والتجهيزات المكتبية وغيرها، اللازمة للقيام بالمهام ومن ضمنها الهاتف الوظيفي إذ من غير المقبول أن يبقى بعض الأطر التصرفية بدون هاتف وظيفي مما يضطرهم لاستعمال هواتفهم الشخصية وهو أمر غير مقبول بتاتا؛

7- اعتماد الشفافية في التعويضات الجزافية وتوزيعها بشكل عادل ومنصف ووفق معايير مضبوطة إن على مستوى الأكاديمية أو على مستوى المصالح الخارجية التابعة لها بما يراعي المكانة الاعتبارية للموظف (الإطار والدرجة) والرفع من حدها الأدنى تماشيا مع منطق التحفيز والقطع مع المحاباة؛

8- تمكين المتصرفين من تكوينات خاصة بهم في مجالات التدبير والحكامة تراعي أدوارهم الطلائعية وتطلعاتهم وحاجياتهم داخل الإدارة بشكل يتيح لهم مواكبة المستجدات في عالم الإدارة وتقنيات التدبير والتسيير؛

9- منح الأولوية للأطر المتصرفة عند إسناد تكاليف بالمصالح ومناصب المسؤولية الشاغرة، وكذا عند إسناد مهام رئاسة المكاتب والخلايا الجهوية والإقليمية بالنظر لكون العديد ممن تسند لهم هذه المهمات لا تدخل ضمن مهامها الأصلية مهمة التأطير.

إننا نعتبر هذه المذكرة دعوة مسؤولة من أجل فتح حوار جاد حول الوضعية المتأزمة التي تعيشها هيئة المتصرفين (التربية الوطنية والأطر المشتركة) وطنيا وجهويا، كما نعول على حسكم المهني ومسؤوليتكم الإدارية في التجاوب الفعلي مع هذه المطالب، في أفق تحقيق العدالة الإدارية ورد الاعتبار لهذه الفئة الأساسية في البنية التربوية.

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي مع هذه المذكرة المطلبية تقبلوا منا أزكى التحيات.

عن اللجنة الجهوية لمتصرفي ومتصرفات قطاع التربية الوطنية FNE.

المنسق الجهوي
حسن الكرماوي

Scanné avec CamScanner